● أخبار قصيرة

لافروف: الإنتخابات الرئاسية الأميركية عرض محزن

يعتقد سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن مسار حملة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة هو عرض محزن للغاية.
وقال في مقابلة لبرنامج وثائقي بعنوان "موسكو. الكرملين. بوتين" على القناة الأولى للتلفزيون الروسي: "ما نشهده هو مجرد عرض محزن. إذا كان ما يسمى بنظام الديمقراطية الأمريكي ينتج مثل هذه النتائج أو مثل هذا المسار في الحملة الانتخابية، فربما يمكن لأي شخص أن يستخلص استنتاجاته الخاصة حول كيفية ترتيب كل شيء في هذا البلد."
كما أجاب لافروف على سؤال حول الانتخابات البرلمانية في فرنسا، مؤكداً أن التصويت على جولتين لم يتم بشكل عشوائي، بل تم تصميم الجولة الثانية للتلاعب بالتعبير عن إرادة الناخبين في الجولة الأولى، حيث يمكن لبعض المرشحين الانسحاب من المنافسة. وأشار إلى أنه في حالة النتائج الإيجابية للجولة الأولى من الانتخابات، كانت ستحدث تغييرات جدية للغاية في تشكيل البرلمان الفرنسي.

توسع التحالف اليميني في البرلمان الأوروبي

يستمر تشكيل وتطوير الكتلة اليمينية المتطرفة الجديدة المخطط لها في البرلمان الأوروبي. حيث أعلن حزب خيرت فيلدرز، اليميني الشعبوي الهولندي، أنه سينضم إلى تحالف بقيادة فيكتور أوربان، رئيس وزراء المجر.
وقال فيلدرز في هذا الصدد: "نريد الانضمام إلى قواتنا (في البرلمان الأوروبي) وسننضم بفخر إلى كتلة 'الوطنيون من أجل أوروبا'". وجاء في البيان: "أقوياء ومستقلون. ندافع عن أنفسنا ضد الهجرة غير الشرعية. ندافع عن السلام والحرية وندعم أوكرانيا".
بعد نجاح الأحزاب اليمينية في الانتخابات الأوروبية، أعلن فيكتور أوربان، رئيس وزراء المجر، و"هربرت كيكل"، رئيس حزب الحرية اليميني المتطرف FPÖ النمساوي، يوم الأحد عن تأسيس كتلة برلمانية جديدة. كما انضم حزب ANO المعارض الشعبوي التابع لرئيس الوزراء التشيكي السابق أندريه بابيش، إلى هذا التحالف المخطط له "الوطنيون من أجل أوروبا". كما أعلن حزبا VOX اليميني المتطرف الإسباني وتشيغا البرتغالي أنهما يريدان الانضمام إلى هذا التحالف.
وفقًا لإعلان فيلدرز، سيكون لهذه الكتلة الجديدة ممثلون من ستة بلدان. طبقًا للقوانين الأوروبية، فإن عضوية ممثلين من سبعة بلدان على الأقل ضرورية لتشكيل كتلة جديدة في البرلمان الأوروبي. هناك تكهنات حول انضمام حزب الرابطة الإيطالي وحزب التجمع الوطني اليميني الفرنسي إلى هذه الكتلة.

تحاول باكستان، نظرًا لأزماتها الاقتصادية، استخدام قضية المهاجرين كعامل لجذب انتباه المنظمات الدولية والحصول على مساعدات مالية منها

مع إخراج أكثر من ٤١٩ ألف مواطناً أفغانياً

ما هي الأهداف الظاهرة والخفية لترحيل اللاجئين الأفغان من باكستان؟

الوفاق/ منذ سبعينيات القرن العشرين، يتصدر الشعب الأفغاني قائمة اللاجئين والمهاجرين في العالم. ازدادت هذه الهجرات حدة خلال فترات مثل الغزو السوفيتي لأفغانستان، وبداية الحروب الأهلية، وحكم طالبان الأول، وغيرها، وانخفضت مع استعادة الأمن المؤقت في هذه المنطقة. كانت آخر موجة هجرة من أفغانستان في عام (٢٠٢١ م) بالتزامن مع انهيار حكومة أشرف غني وعودة طالبان إلى السلطة. في هذه الفترة، وفقًا لإحصائيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، هاجر أكثر من ١,٦ مليون مواطن أفغاني عبر المعابر الرسمية وغير الرسمية إلى الدول المجاورة، خاصة إيران وباكستان، ما زاد من عدد المواطنين الأفغان في هذين البلدين. ومع ذلك، فإن الإحصاءات الرسمية لباكستان وإيران في هذا الصدد أعلى بكثير.

طرد المواطنين الأفغان

بعد مرور أكثر من عامين على آخر موجة هجرة للمواطنين الأفغان، أصدر "سرفراز بوغتي" وزير الداخلية الباكستاني أمرًا في ٣ أكتوبر ٢٠٢٣ يمنح مهلة شهر واحد لخروج حوالي ١,٧ مليون مواطن أفغاني غير شرعي طوعًا من باكستان. بعد انتهاء هذه المهلة، بدأت الحكومة الباكستانية في ١ نوفمبر ٢٠٢٣ بتحديد واعتقال وترحيل المهاجرين الأفغان غير الشرعيين من بلادها. في هذه الفترة، قامت الحكومة الباكستانية أيضًا بإلغاء إمكانية سفر سكان المناطق الحدودية الأفغانية إلى باكستان باستخدام بطاقة الهوية، وفرض غرامات على المواطنين الذين يوظفون أو يؤجرون عقارات للمواطنين غير الشرعيين، كما امتنعت عن تجديد اتفاقها مع الأمم المتحدة بشأن اللاجئين المقيمين في بلادها.
نتيجة لهذه الإجراءات، قامت باكستان حتى تاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٢٣ باعتقال أكثر من ٤١٩ ألف مواطن أفغاني غير شرعي، وبعد التحقق من هويتهم البيومترية، تم ترحيلهم من الأراضي الباكستانية. هذا الرقم يزداد يوميًا وقد تجاوز نصف مليون شخص. يتم ترحيل المهاجرين المعتقلين عبر المعابر الحدودية في تورخم بولاية ننجرهار، سبين بولدك بولاية قندهار، أنغور أدا بولاية بكتيكا، براهمشة بولاية هلمند، دند وباتان بولاية بكتيا، وزنجير بولاية زابل. يُسمح لهم فقط بحمل ٥٠ ألف روبية (حوالي ١٨٠ دولارًا) ويُمنعون من نقل أي بضائع أو أمتعة إلى أفغانستان. بعد دخولهم إلى أفغانستان، يتم استقبالهم من قبل "اللجنة العليا لمعالجة مشاكل المهاجرين" في مخيمات أقيمت عند المعابر الحدودية مثل مخيم عمري في ولاية ننجرهار، ومخيمات بولدك ورحمتي وسبين بولدك وشوراندام وتخته بول في ولاية قندهار وغيرها. يتم إيواؤهم مؤقتًا في هذه المخيمات، حيث يتلقون مساعدات مالية (حوالي ١٠ آلاف أفغاني) وصحية وغيرها من حكومة طالبان والمنظمات الإنسانية الدولية، قبل إرسالهم إلى مختلف ولايات أفغانستان.

الأهداف المعلنة والفعلية

إن ترحيل المواطنين الأفغان غير الشرعيين من باكستان، الذي بدأ في أكتوبر ٢٠٢٣ ولا يزال مستمرًا، له أهداف ظاهرة وخفية لكلا البلدين أفغانستان وباكستان. وفيما يلي نستعرض الأهداف المعلنة والفعلية لهذا الإجراء:

أ) الأهداف المعلنة:

١. مكافحة الإرهاب: تدعي السلطات الباكستانية أنه منذ وصول طالبان إلى السلطة في أفغانستان، زادت الهجمات الإرهابية لحركة طالبان باكستان (TTP) في البلاد بنسبة ٦٠٪، ما أدى إلى مقتل أكثر من ٢٢٠٠ شخص. وتدعي الحكومة أن جذور هذه الهجمات الإرهابية تعود إلى أفغانستان، لكن طالبان، رغم علمها بهذا الأمر والطلبات المتكررة من باكستان، تتجنب التعامل مع قادة وعناصر TTP.
٢. تحسين الوضع الاقتصادي: ذكرت الحكومة الباكستانية أن تحسين الوضع الاقتصادي هو أحد الأسباب الأخرى لترحيل المواطنين الأفغان غير الشرعيين. حيث تدعي الحكومة أن هؤلاء المواطنين كان لهم تأثير سلبي كبير على اقتصاد باكستان حتى الآن، وبالتالي فإن ترحيلهم سيؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد.

ب) الأهداف الفعلية:

١. التهرب من المسؤولية في المجال الاقتصادي: الحكومة المؤقتة الباكستانية غارقة حاليًا في مشاكل لا تستطيع إدارتها وحلها. وتتعرض هذه الحكومة لانتقادات شديدة من مواطنيها بسبب المشاكل الاقتصادية والتضخم الكبير وارتفاع أسعار الطاقة وغيرها. لذلك، تحاول تقديم المهاجرين الأفغان كأحد العوامل الرئيسية للمشاكل الاقتصادية الحالية في باكستان، وتخفيف الضغط الشعبي عليها لفترة من الزمن. ومع ذلك، في مجتمع باكستاني يبلغ عدد سكانه حوالي ٢٤٠ مليون نسمة، لا يمكن لـ ١,٧ مليون مهاجر غير شرعي أن يكون لهم تأثير كبير على الوضع الاقتصادي.
٢. جذب انتباه المنظمات الدولية: تحاول باكستان، نظرًا لأزماتها الاقتصادية، استخدام قضية المهاجرين كعامل لجذب انتباه المنظمات الدولية والحصول على مساعدات مالية منها. في هذا السياق، بدأت الحكومة الباكستانية خطة ترحيل المهاجرين بتغطية إعلامية واسعة ولا تزال مستمرة. هذا النوع من الإجراءات الباكستانية له سوابق، حيث تلقت حكومات هذا البلد مساعدات كثيرة من المجتمع الدولي في مناسبات مختلفة تحت عناوين مثل المجاهدين الأفغان والإرهاب واللاجئين وغيرها.
٣. مكافحة المدارس الدينية المتطرفة: إن نشاط عشرات الآلاف من المدارس الدينية خارج سيطرة الحكومة، خاصة في المناطق القبلية، قد هيأ الظروف لزيادة التطرف وتربية مسلمين لا يعتبرون الحكومة الباكستانية إسلامية. هذه المدارس، التي أصبحت ملاذًا لأبناء المهاجرين الأفغان بسبب تمتعها بدعم مالي خارجي، تشكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي الباكستاني.

رد الفعل اللين نسبيًا لطالبان تجاه الترحيل الواسع للمواطنين الأفغان من باكستان، أثار احتمالات حول وجود تنسيق بين البلدين فيما يتعلق بترحيل المهاجرين

وعلى هذا الأساس، تحاول باكستان من خلال ترحيل المهاجرين الأفغان مواجهة زيادة قوة هذه المدارس الدينية، وإبعاد المسلمين الأفغان المتطرفين والمعارضين للحكومة الباكستانية عن أراضيها.
٤. زيادة النفوذ في أفغانستان: معظم المهاجرين الذين هاجروا إلى باكستان خلال العقود الأخيرة كانوا من قومية البشتون أو من الجماعات المتحالفة مع باكستان. لذلك، فإن إعادة هؤلاء الأشخاص الذين تأثروا بباكستان لسنوات إلى أفغانستان سيؤدي إلى زيادة نفوذ باكستان في أفغانستان في مختلف المجالات.

تنسيق محتمل

إن رد الفعل اللين نسبيًا لطالبان تجاه الترحيل الواسع للمواطنين الأفغان من باكستان، ونقل جزء كبير من هؤلاء المهاجرين إلى شمال أفغانستان، ومنحهم أراضٍ سكنية وزراعية، قد أثار احتمالات حول وجود تنسيق بين البلدين فيما يتعلق بترحيل المهاجرين. على الرغم من أن حكومة طالبان الجديدة تواجه حاليًا العديد من المشاكل الاقتصادية وأحيانًا الأمنية، وأن عودة حوالي ٢ مليون مهاجر قد تؤدي إلى تبعات اقتصادية وأمنية (مثل الانضمام إلى الجماعات الإرهابية والمتطرفة الموجودة في أفغانستان) لهذه الحكومة، إلا أن القضايا العرقية والقومية قد تدفع الحكومة الحالية إلى تجاهل هذه التبعات والتعاون مع الحكومة الباكستانية في مسألة ترحيل المهاجرين. وهذا ما أكده أيضًا "إسماعيل خان"، أحد قادة المعارضة لحكومة طالبان، في مؤتمر هرات الأمني في طاجيكستان (أواخر عام ١٤٠٢ هـ.ش/ ٢٠٢٣ م).
القومية العرقية، الواضحة بين جميع الأعراق الأفغانية بما في ذلك البشتون والأوزبك والطاجيك والهزارة وغيرهم، والتي لها العديد من المظاهر، قد تسببت على مر التاريخ الأفغاني في العديد من المنافسات والصراعات الدموية. واستمرت هذه المنافسات حتى في فترة الحكومات الجمهورية (٢٠٠٣-٢٠٢١ م)، حيث يمكن رؤية ذلك في محاولات تلك الحكومات لتغيير التركيبة السكانية للمناطق والتطهير العرقي (التكامل السياسي) في أفغانستان. خلال هذه الفترات، قامت الحكومات الأفغانية، بمساعدة إدارة الهجرة التابعة للأمم المتحدة، بنقل جزء كبير من سكان المحافظات الجنوبية في أفغانستان والمناطق الحدودية مع باكستان، الذين كانوا جميعًا من عرقية البشتون، إلى المناطق الشمالية في أفغانستان بحجة إعادة توطين النازحين بسبب الحرب. وفعلاتم نقلهم إلى مناطق مثل مديريات جاردره ودشت أرتشي وقلعة زال في ولاية قندوز، ومديريات ألمار وقيصار وغورزيوان وخواجه موسى في ولاية فارياب، ومديريات قوش تبه ودرزاب وفيض آباد وأجزاء من دشت ليلي في ولاية جوزجان، ومديريات كوهستانات وسوزمه قلعة ومناطق نيمدان وشيرم في ولاية سريل.

بريطانيا.. تحديات كبيرة أمام ستارمر

الضغوط على "كر ستارمر"، رئيس الوزراء البريطاني الجديد، كبيرة جداً. فهو يريد أن يتصرف بسرعة، لذا عقد مجلس وزرائه المتشكل حديثاً اجتماعاً سريعاً، وعرضت بي بي سي المجموعة التي التقت حديثاً في هذا الاجتماع، وقد قال ستارمر: "هناك الكثير للقيام به - دعونا نبدأ".
كما ظهر رئيس الوزراء البريطاني الجديد أمام الصحفيين بعد اجتماع مجلس الوزراء، وذكّر أعضاء مجلس الوزراء بأن هذه الحكومة سيتم الحكم عليها بما تحققه وليس بما تقوله. فأجاب على أسئلة متعددة لصحفيين أرادوا معرفة متى سيتم الوفاء بالوعود.
قال ستارمر فيما يتعلق بخدمة الصحة الوطنية المريضة NHS إن وزير الصحة قد تحدث بالفعل مع بعض العيادات التي أنشأت مساعدات سريعة للمرضى. لذا يجب تبني هذه النماذج من قبل الآخرين.
كما وعد ستارمر بالنمو خلال حملته الانتخابية. قال إن هذا، هو الهدف الأهم لهذه الحكومة. كما أكد أنه يريد اتخاذ قرارات وتخصيص أموال تهدف إلى تعزيز النمو من لندن إلى المناطق الأخرى. وأضاف: "هنا يعرف المديرون والسياسيون بشكل أفضل ما يحتاجونه لتعزيز النمو".
هذا وسيسافر ستارمر إلى أيرلندا الشمالية واسكتلندا وويلز في بداية الأسبوع المقبل للتحدث مع رؤساء بلديات المدن الإنجليزية الكبرى. كما سُئل رئيس الوزراء الجديد عن سياسة الهجرة وقال في هذا الصدد إن الحكومة ستنهي نموذج رواندا. وقد حاولت الحكومة تحت قيادة سلفه، "ريشي سوناك"، ترحيل طالبي اللجوء الذين يأتون إلى إنجلترا بالقوارب عبر القناة الإنجليزية إلى رواندا. هناك كان من المفترض أن يتم التحقق مما إذا كانوا سيحصلون على اللجوء أم لا ثم يجب عليهم البقاء هناك أوقفت المحكمة العليا البريطانية الرحلات إلى هذه المنطقة قبل فترة وجيزة.
وقد قال ستارمر في هذا الصدد: "عملية رواندا كانت ميتة ومدفونة قبل أن تبدأ. لم تكن رادعة أبداً. عدد الأشخاص الذين يعبرون القناة الإنجليزية أكثر من أي وقت مضى. هذه هي المشكلة التي نواجهها."
وبعد أربعة عشر عاماً، ترك المحافظون وراءهم خراباً وخزينة فارغة وفراغاً أخلاقياً. يجب على "كير ستارمر" أن يُظهر بسرعة كيف يريد ملء كلا الفراغين، لذا فتوقعات الجمهور عالية والموارد نادرة. وهنا يجب على رئيس الوزراء الجديد أيضاً التعامل مع جمهور تزعزعت ثقته في السياسة خلال السنوات الأخيرة. يجب أن يُشعر بوعد

ستارمر الانتخابي "بالتغيير" قريباً في الحياة اليومية. يختبر المحافظون حالياً ما يحدث عندما لا تعمل الوعود الانتخابية في نظام المعارضة. قبل خمس سنوات، فازوا بأغلبية هائلة بشكل انتصاري واليوم قد فقدوا كل شيء.